



كلام آخر



جمال الخنوسي

"عاشت الأسماء"

لا أحد يمكنه أن يتصور الفرحة التي تعم الأوساط الأسرية أثناء اختيار اسم لمولود جديد. حينما تجلس الأم ببطنها المنتفخة، يحيط بها أفراد العائلة يتبادلون الاحتمالات والأسماء الجديدة ويضعون لائحة للمفضل منها والمستحسن. وينشغلون في نقاش لا ينتهي حول معاني الأسماء، والأكثر مسايمة للموضة. وفي بعض الأحيان تكون مثار خلاف قوي عندما يتعلق الأمر بتخليد اسم جدة أو جد متوفى، ولا يرضي هذا الخيار جميع أطراف "النزاع".

ولا أحد يمكنه أن يتصور الإحباط ولا النكسة، التي يمكن أن يحسها والدا طفل أو طفلة، بعض رفض موظف في الحالة المدنية تسجيل الاسم المختار لمولوده في الكناش العائلي. ويصده في لطف وحزم "هاد سمية ممنوعة".

كان الجميع يظن أن زمن "الحكرة" هذا قد ولى بلا رجعة، منذ أن نفى وزير الداخلية شكيب بن موسى في نهاية ماي الماضي، وجود لائحة تحد من حرية المواطنين في اختيار أسماء أبنائهم. وذكر أن القانون يمنع أن يكون اسما عائليا أو اسما مركبا من أكثر من اسمين أوليين أو اسم مدينة أو قرية أو قبيلة، أو يكون من الأسماء المثيرة للسخرية، أو التي فيها مس بالأخلاق أو الأمن العام.

هذا كلام معقول ومنطقي يضع حدا "لأسطورة اللائحة السوداء للأسماء ممنوعة"، لكن أحداثا متفرقة، والأخبار التي تناقلتها وسائل الإعلام حول تعميم "لائحة سوداء" لأسماء ممنوعة على القنصليات المغربية في الخارج، أعاد الجدل من جديد إلى نقطة الصفر.

فمن غير المعقول أن يستمر هذا العبث والفضوى التي تتجلى بالأساس في رفض أسماء معينة مثل "أنير" (التي تعني الملاك بالآمازيغية)، في بعض مكاتب الحالة المدنية، في حين نجدها مباحة في مكاتب أخرى، بلا مشاكل.

إن هذا اللبس وعدم التوافق السائد بين مكاتب الحالة المدنية يعمق الأزمة ويفتح جميع أبواب التأويلات والقراءات المغرضة وتفتح شهوة الصيد في الماء العكر.

إن مثل هذا الوضع الشاذ لا يمكن أن يستفيد منه إلا دعاة الغلو والتطرف، الذين يركبون على قضايا عادلة لأناس "عاديين"، من أجل التشويش على مسار تنمية وطن، وتطور القضية الأمازيغية، والخروج بها من عنق الزجاجة.

فلا بد من الحسم إذن وبشكل جذري وواضح في إشكالية الأسماء المعتقلة، لوضع حد لهذا الواقع الضبابي، وقطع الطريق على كل المستفيدين من جراح الوطن، وإنهاء الهلع الذي يركب الآباء والأمهات كلما ازدان فراشهم بمولود جديد.

الاسم الأمازيغي الجريح

أسماء رهن الاعتقال ووضع ضبابي جعل معاناة بعض الحالات تستمر سنوات



وينص القانون 99-37 على أن "الاسم المختار من طرف الشخص الذي يعلن الولادة يجب أن يكون اسما مغربيا في طبيعته، ويجب ألا يكون اسما عائليا أو اسما مركبا من أكثر من اسمين أوليين أو اسم مدينة أو قرية أو قبيلة، والأ يكون ما من شأنه أن يمس بالأخلاق أو النظام العام".

وكان وزير الداخلية شكيب بنموسى نفى بشكل قاطع، في شهر ماي الماضي، وجود لائحة تحد من حرية المواطنين في اختيار أسماء أبنائهم. وذكر أن القانون يمنع أن يكون اسما عائليا أو اسما مركبا من أكثر من اسمين أوليين أو اسم مدينة أو قرية أو قبيلة، أو يكون من الأسماء المثيرة للسخرية، أو التي فيها مس بالأخلاق أو الأمن العام.

وأكد بنموسى في رد على سؤال شفوي في قبة البرلمان، أن وزارة الداخلية، تلقت 88 طعنا حول عدم قبول أسماء بعض المواليد خلال سنة 2007.

وأشار بنموسى إلى أنه تم قبول 75 حالة منها، ورفض 13 إما لأنها تضم أسماء أجنبية مثل "ميغال" أو "جرير" أو لأنها تضم أسماء مدن وأماكن مثل بغداد، ومزدلفة، وأسني.

عادت أزمة الأسماء الأمازيغية من جديد إلى الواجهة بعد أن أوردت مصادر إعلامية أجنبية أن المغرب عمم منكرة تضم لائحة أسماء ممنوعة على المغاربة في المهجر من بينها أسماء أمازيغية وأخرى مسيحية، على جميع سفاراته وقنصلياته في الخارج.

وذكرت يومية "تروف" الهولندية أن السلطات المغربية منعت على المهاجرين إطلاق أسماء أمازيغية على أبنائهم، رغم أن أغلبهم متحدرين من الريف والأطلس.

وارتأت الجريدة الهولندية أن المغرب يحاول ضمان انتماء رعاياها الذين يحملون الجنسية المزدوجة الهولندية والمغربية، والحفاظ على رباط قوي مع الوطن الأم.

وأوردت بعض المصادر أن وزارة الداخلية أصدرت لائحة بأسماء أمازيغية معينة تعتبر متنافية للقانون 99-37 الذي يحدد قائمة الأسماء التي تصلح لتسمية المواليد ذكورا وإناثا.

كما أصدرت وزارة الداخلية عام 1995 مذكرة تحدد الأسماء التي يتعين تسجيلها في دفاتر الحالة المدنية، واشتملت هذه المذكرة على عدد من الأسماء المرفوضة لا تضم الأسماء الأمازيغية فحسب، بل شملت أيضا أسماء عربية مثل "آدم" و"سارة" و"صابرين".

الداخلية تغيب وجهة نظرها في موضوع "الأسماء ممنوعة"

الوزارة تتحجج بالمساطر المتبعة لمنح ترخيص لإجراء حوار مع المسؤول المختص



مع الإعلام والرأي العام. وعلى هذا الأساس شرعنا في أول الأمر بإجراء اتصالات هاتفية مع المسؤولين المختصين في موضوعنا بالوزارة المذكورة، غير أن جوابهم، بقدر ما كان يحمل من لباقة واستعداد مطلق للتوضيح، بقدر ما يخفي بين طياته، تهربا لبقا هو الآخر، تخفيه كثرة المواعيد والاجتماعات بالرباط أو خارجها، انتهى بتوضيح أن أي معلومة كيفما كانت لن نحصل عليها إلا بعد مكاتبة رسمية لوزارة الداخلية و طلب إجراء الحوار.

كذلك كان، وجهنا رسالة عبر الفاكس إلى مصلحة الحالة المدنية، وأخرى إلى كتابة العامل المكلف بالتواصل، نطلب منه التفضل بإجراء حوار مع الجريدة أو تكليف من ينوب عنه ومن يراه مناسبا لطبيعة الموضوع. اتبعنا الفاكس بمئات الاتصالات الهاتفية. غير أن المفاجأة تكون أنه في كل مرة نستفسر فيها عن مال الطلب، نجد أنفسنا ننتهي بين مختلف المكاتب والجهات التابعة للوزارة، إذ كل جهة تحيلنا على أخرى دون تلقي جواب قاطع بالرفض أو القبول.

ومع ذلك، ورغم أن الوقت قاتل في العمل الصحفي، أمنا بمغرب جديد لا يتحفظ عن إصدار المعلومات، ولا يفترض سوء النية في الصحفي، كررنا الاتصالات وانتظرنا أن يفرغ هذا المسؤول أو ذاك من اجتماعاته اللامنتهية، حتى نحصل على مبتغانا، غير أن الجواب يكون في كل مرة مغلف بالضبابية ويدفع إلى الانتظار.

الملف الآن بين يدي القراء، وستبقى فيه ثغرة لم تكن نود أن تحصل. ولكن تتحمل فيه وزارة الداخلية المسؤولية أولا وأخيرا. بل إن «تهربها اللبق» يزيد الانتقادات والمؤاخذات التي تطرحها العديد من الجمعيات في شأن تعاطي هذا الجهاز مع إشكالية الأسماء تأكيدا ومصداقية.

هجر المخلي

استنادا لما تلمبه المهنية وقواعد الصحافة، وأخذا بضرورة إيراد مختلف وجهات النظر، احتراما لذكاء القارئ، حاولنا، في إطار الملف الأسبوعي الذي يقارب إشكالية "الأسماء ممنوعة"، استبقاء وجهة نظر وزارة الداخلية باعتبارها الطرف الأساسي فيه. وحتى تتضح الرؤى، حاولنا إنجاز حوار، مع مسؤول يمثلها، بغية توضيح واقع الأمر، وأسباب المشكل إن وجد، وحتى يطلع العموم على تصور الوزارة بهذا الشأن، وكيف تتعامل مع الموضوع، سيما أن المسألة اتخذت أبعادا سياسية، وروجت إلى أن الحكومة تنوي إقصاء الثقافة والهوية الأمازيغيتين.

المهم عندنا كان هو نقل وجهة نظر جهاز يشرف على كل «شادة» و«فاذة» بالبلد ونقل ردوده حول ما يروج عن حق أو باطل في شأن موضوع ملفنا الأسبوعي لهذا العدد.

ولأن المسؤولين، على اختلاف مستوياتهم، ما فتئوا يؤكدون التزامهم بالانفتاح على الرأي العام، وبالخصوص عبر الصحافة ووسائل الإعلام، بل وهناك وزارات وأجهزة تملن عن فتحها أو تفكيرها في خلق لجان للتواصل والاتصال مع الصحافة، صدقنا ذلك واعتقدنا أن الحوار هو نتيجة حتمية لرغبة الوزارة في التواصل، ولن يكون إلا دليلا قاطعا على أن العقلية تغيرت بشان التعاطي

